تونس في يوم الثلاثاء ٢٩ صفر سنة ١٣٤٠ — ثمن العدد ٢٠ صانتيما — الموافق ١ نوفامبر سنة ١٩٢١ — العدد ٧ السنة الاولى

البرهان

الاشتراك

عن سنة ٢٠ فرنكا

عن نصف سنة ١٢ فرانكا

لا ترسل الجريدة الا لمن يدفع معلوم الاشتراك معجلا

"EL-BOURHAN"

Journal hebdomadaire, indépendant, politique, économique et littéraire

المكاتبات

يجب أن تعنون باسم ادارة جريدة «البرهان» بشارع باب الجزيرة عدد ١١ بتونس

العنوان التلغرافي : البرهان - بتونس

جريدة حرة سياسية اقتصادية ادبية اسبوعية

المدير السياسي : حسن ڤلاتي — Mardi 1er Novembre 1921 — Première Année. — Numéro 7 — Directeur politique: Hassan GUELLATY.

المساواة

كلمة ما الذها في السمع وما ابردها على القلوب تمثل العدل باكمل معانيه فهي اساس الرقي وعنوان الحضارة ومهد المدنية وهي القسطاس المستقيم بواسطتها يوفى كل ذي حق حقه بدون حيف ولا مراعاة وهي الدعامة العظمى التي شيدت عليها الامم المتمدنة بناءها واتخذتها رائد اعمالها في اقوالها وافعالها فارتقت بها الى اعلى ذرى الكمال وافتخرت بها على ممر الاجيال

اذا صح ذلك افيعجب الاستعماريون عشاق الانانية ومحبو الاستئثار ان نضع في برنامج مطالبنا التسوية بين الموظفين التونسيين مع زملائهم الفرنسويين في المرتبات او ان نطلب للفلاحة من الاهالي ان يكون لهم حظ من الاراضي الدولية مثلما للمعمرين الفرنسويين

او ليس من العجب ان نسمع من ابناء الجمهورية طنطنة وجوب التفوق الجنس الفرنساوي على الجنس الاهلي بعد تقرر قاعدة على التنعم بطرق الحضارة والرفاهية وسواء في ذلك الفرنساوي والاهلي ولو فقد الفرنسوي مواد الثروة وعجز عن التنوع في المأكل والملبس لاقتنع بالقليل وعاش على البساطة سجية جبلية في الانفس البشرية

والنفس راغبة اذا رغبتها
واذا ترد الى قليل تقنع

على ان الموظف الفرنسوي يكون في الغالب قليل العائلة فلا يكتنف بيته اكثر من اربعة او خمسة افراد بخلاف الموظف ينتفع منها الجميع واصلا تنمو بنمائه ثروة الدولة وتدوم بدوامه مادة العمران . واما اذا زاحمتهم افراد قليلون فاكتسحوا ارضهم وامتصوا ثروتهم حتى اذا امتلأت جيوبهم رجعوا الى بلادهم بعد ان يبيعوا تلك الاراضي لآخرين من الاجانب فينضب بذلك معين ثروة الاهالي وتنكمش ايديهم عن العمل ويتسارع الفقر والدمار وينعكس الاستعمار الى التخريب وفي ذلك البلاء المبين على عموم المملكة والدولة عن سريان التشرد والفساد بالتحيين وانما هي عهود اقتضتها ظروف الاحوال صرحوا ان الغاية منها السعي وراء رقينا وسعادتنا وتنوير عقولنا وافكارنا والتدرج بنا من وهاد الجهل الى اوج الدراية وفنون المعارف وفي ذلك من نماء ثروتنا واتساع عمران مملكتنا ما يقصر الوصف عنه ويكل اللسان

افبعد ذلك يصفنا الاستعماريون بالشطط في مطالبنا والتمرد والغلو ونحن انما نطلب بعضا من حقوقنا المقدسة التي لا يسعهم انكارها

ماثوها الاسف صحافتنا او ما نعبر عنه بذلك وفي مقدمتها « الصواب » تصوب سهامها نحو الحقيقة الواضحة وتبث في الشعب على حداثته في السياسة كلما يخطر على قلب اصحابها من المخيلات وتبذل كل ما في وسعها لنشر خلاف الواقع .

يزعم « الصواب » ان تونس بلاد مستقلة وضعها التاريخ تحت حماية فرنساء فياله من تاريخ يخرج على طوره ويحدث الانقلابات السياسية ويضع شعوبا تحت سيطرة اخرى عوض ان يكون دأبه تسجيل الحوادث والادوار التي تلعبها رجال السياسة وقادات الامم والانقلابات التي تحدث في الشعوب بسبب تطوراتها الطبيعية !

هذا ومتطلب الحقيقة ذاهل مدهوش مما يشاهده من الفوضى الفكرية التي عمت احداث السياسة وكلما ازدادت رغبته في التطلع الا وتراكمت عليه المشاكل وضاع رشده وتلاشى عقله واصبح في حيرته لا يدري اين يقبل ولا يعرف الى اين هو مساق . كل ذلك لانه تسنى لبعض المتطفلين على السياسة ان يحدثوا في عقله اضطرابات مؤثرة على احساساته مع تخدير عقله واخماد مفكرته .

ماذا يقصد يا ترى صاحب « الصواب » وجماعة الحزب الحر ؟ هل يظنون ان باختفائهم الحقائق واستسهالهم للصعوبات واستهانتهم بالعقبات يجلبون اليهم الشعب بضربهم على النغمة التي يحبها ؟

وهل يظنون انهم اذا توصلوا الى اقناعه بأن بلاده مستقلة حقيقة وان التاريخ هو الذي جنى عليها ووضعها موقتا تحت حماية فرنسا ينقاد اليهم لازالة هذه المشاكل الحقيرة في نظرهم التي لا تستدعي كدا ولا عملا جسيما والتي بمجرد ما

لا تملكون وهو نصف البلاد على الشباع بجعلكم لهم النصف في برلمانكم التشريعي بعد حلفكم يمين الغموس على ذلك . فكيف بكم اذا القيت مسألة كمسألة الاحباس الخاصة مثلا على هذا البرلمان ؛ فيكفي النصف وواحد للموافقة على حلها ولا يعسر وجود عضو تونسي مسلما كان او يهوديا لينضم الى الشق الفرنساوي ويرجحه بصوته .

انتبهوا ايها الغافلون وزنوا مطالبكم بميزان الذهب ولا ترموا بنا الى التهلكة باستخفافكم وتسرعكم وعدم درايتكم بالامور .

نتوقع ما ستجيبونا به وما ستلفقونه من الاعتذارات . ستجيبونا ان وجود الفرنسويين ببرلمانكم موقتا ايضا (لانهم ضيوف) ومتى اخذتم عنهم ما انتم محتاجون اليه لا يعسر عليكم ان تقولوا لهم تفضلوا على بركة الله .... فيسرعون بمجرد ما تبدون حركتكم التمثيلية ويتذكرون انهم قد اطالوا اقامتهم عندكم ويشدون راحلتهم و يتركون الدار لمن بناها وانتم تتولون شؤون بنوكهم وشركاتهم واراضيهم ومناجمهم .....

هذا ما يشاهده الشعب المضطهد من الصبية الذين قاموا يسودون وريقات ليحفظ التاريخ ما خطت اناملهم وما ابتكرت ادمغتهم للاجيال المقبلة : هذا ما يدعيه افراد تجمعوا واذاعوا انهم انتصبوا للدفاع على حقوق هذا الشعب بينما هو يشاهد عيانا ويحس خلاف ما يجبرون من الاراء السقيمة والافكار الخرمة

فهل من الحمية وشرف الذمة ان ينتصبوا لارشاد قومهم فيضلوهم ؟ وهل من الاخلاص قلب الحقائق على الشعب وايهامه ان حالته غير التي

ظروف السياسة تقضي علينا بان نقتنع الآن « بمجلس تفاضي » او تقريري « مالك لاستقلاله في عرض المسائل » و « له على الميزان ان تنار متسع النطاق »

تلك الالفاظ التي طالما طنت بآذاننا هي عبارات دخيلة في العربية لفظا او معنى وهي اصطلاحية بالطبع ولذا راينا من الواجب شرح معانيها في اصطلاح قانون نظام الدول ليدرك حقيقة مرماها من كان غير متعود بلغة القوانين الدستورية — الدستور نظام قانوني يضبط علائق اركان الحكومة مع بعضها وواجبات كل واحد نحو الآخر كما يضبط علائق الحكومة مع الامة وواجبات كل من الطرفين. والحكومة الدستورية تقابل الحكومة المطلقة سواء كان زمامها بيد رجل واحد كقيصرية الروسيا قبل الحرب او بيد قسم من الامة ممتاز كجمهوريات رومة وحكم الكنيسة في القديم ولا ارى شعارا لهذه الحكومة احسن من قول بعض الملوك : « الدولة انا فلتكن ارادتي هي القانون »

ما شئت لا ما شاءت الاقدار
فاحكم فانت الواحد القهار

اما الحكومة الدستورية فهي حكومة تستمد سلطتها من الامة وهي مسؤلة لديها فتنزلها منزلة الوكيل تراقب اعماله و يناقش الحساب ويعوض عند الاقتضاء، و اهم اركان الحكومات التي من هذا القبيل وانواعها شتى تفريق السلط والنيابة التشريعية و مسؤلية الهيأة الحاكمة لدى هذه النيابة في اغلب الاحيان

تفريق السلط — قرر اكثر علماء التشريع ان

واعلان الحرب وعقد الصلح ومحاكمة اعضاء الحكومة في الخيانات السياسية

تلك وظائف المجلس التشريعي وهي من الاهمية بمكان ولا شك ان هذه الاهمية الكبرى هي التي حملت الحكومة الفرنساوية على الامتناع بتاتا من اعطاء مجلس تشريعي للتونسيين بدعوى ان هذا الاصلاح والتغيير مخالف للمعاهدات

نعم ان نكث العهود عار لا يمحى لكن امن نكث العهود التنقيح برضاء بين المتعاقدين . لا ذلك ان معاهدة باردو ابقت لسمو الباي ثلاثة السلط التي تتركب منها السيادة و ان منح الامة حق التشريع يغير هذا النظام لكن الم يقع مثل ذلك من قبل بدون ان يذكر احد ان معاهدة باردو قد مس جوهرها وصارت متضعضعة الاركان ، اولم تكن السلطة الشرعية بيد سمو الباي عند انتصاب الحماية وقد اصبحت اليوم بين المجالس و الحكام و لا ارى في ذلك نكثا للعهود

تفاوضي و تقريري — هذان لفظان مترادفان وضعا لتعريب كلمة دليبراتيف « délibératif » الفرنساوية ولا فرق بينهما سوى ان المترجم نظر تارة لمجرد اللفظ وتارة للمعنى واما كلمة دليبراتيف نفسها فهي وصف لكل هيأة او ذات الصوت يجب ان يسمع فهو يقابل وصف « شورى » الذي هو كناية عن كل راي يمكن ان يتبع اولا يتبع اذ الاستشارة انما القصد منها الاطلاع على فكرة الغير ليس الا . فالمجالس البلدية والمجالس الملحقة بالادارات والمكاتب ولجان تنزيل العساكر والمجالس العدلية نفسها هي مجالس تقريرية كل في الدائرة التي تخصه ومن هنا يتضح ان كلمة مجلس تقريري لا معنى لها بانفرادها اذ المجالس

الدواليب الادارية اذ المال قوام الاعمال لكن هذه السلطة كيفما امتدت لا تخرجه عن صبغته المالية ومن قصد بهذا الاسم غير ذلك فقد اساء التعبير

مصطفى الكعاك

الاحوال الخارجية

لم يقم الجيشان المتحاربان بالاناضول بعمليات تستحق الذكر ويظهر ان الفريقين ينتظران الحوادث السياسية علها تاتي بنتيجة حاسمة للخلاف وحاقنة للدماء وعلى كل حال فان برد الشتاء وتراكم الثلوج وانتهاك قوى الجيشين اثر المعارك العنيفة التي اجرت من الدماء انهارا من شانها ان تجبر الاتراك والاخرين على ملازمة السكون وارجاء العمليات الكبرى الى فصل الربيع

ونظرا لتلك الاسباب ذهب رئيس وزراء اليونان الى لندرة وحل بها يوم الخميس الفارط وانه وان لم يصرح بالاسباب التي حملته على القيام بهاته الرحلة وبالنتائج التي يرتجيها من ورائها لكن الغالب على الظن ان مسيو قوناريس سيسعى في حمل انقلتيرا على التداخل مع حليفاتها في اتخاذ وسائل للضغط على تركيا وجبرها على تسليم ما لم يتمكن اليونان من اغتصابه نهائيا بقوة السلاح

اتقترن مساعي قوناريس بالنجاح ؟ ان المستقبل يتكفل بالجواب عن هذا السؤال ولكن يمكننا ان نصرح من الآن بصعوبة نجاح المامورية التي انيطت لرئيس وزراء اليونان وذلك لامرين

اولا زوال الخلاف التركي الفرانساوي وعقد معاهدة ارضت الجانبين بحيث يمكن ان يقال ان